الأمم المتحدة

A/73/338

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٥٤ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٨١/٧٢ إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تقريرا عن التقدم المحرز فيما يتصل بتنفيذ القرار، الذي يتعلق بالنازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية.

ويتعلق هذا التقرير بالمراسلات بين الأمين العام والممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. ويورد أيضا معلومات قدمها المفوض العام إلى الأمين العام بشأن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

* A/73/150.

18-13912 (A) 310818 130918

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالقرار ٧٢/٨١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تقريرا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

٢ - وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، وجّه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء، بمن فيهم الممثل الدائم لإسرائيل، وإلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين، نبههم فيها إلى مسؤوليات الإبلاغ المسندة إليه بموجب القرارين ٧٢/٨١ و ٧٢/٨٣، وطلب منهم إخطاره بأي خطوات تكون حكوماتهم قد اتخذتها، أو تعتزم اتخاذها، بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارين.

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ تموز/يوليه، ردت البعثة الدائمة لإسرائيل على النحو التالي:

تتشرف البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى المذكرة المتعلقة بالقرارات من ٧٢/٨٠ إلى ٧٢/٨٣ التي اتخذتها الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى''.

وقد قررت إسرائيل، مرة أخرى، التصويت ضد هذه القرارات بسبب الدافع السياسي الذي انطلقت منه، ولأنها تمثل وجهة نظر أحادية الجانب لا تعكس الحقيقة القائمة على أرض الواقع.

وتود البعثة الدائمة أن تؤكد الموقف الإسرائيلي الأساسي فيما يتعلق بالأونروا، على النحو الذي ارتآه رئيس الوزراء نتنياهو في بداية اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي المعقود في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وهو أن: ''الأونروا منظمة تديم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وتديم أيضا الخطاب عن حق العودة، كما يسمى، من أجل القضاء على دولة إسرائيل؛ ولذلك يجب أن تزول الأونروا من العالم. فقد تأسست هذه الوكالة قبل ٧٠ عاما، من أجل اللاجئين الفلسطينيين فقط، في وقت كانت تتعامل فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع مشاكل اللاجئين العالمية. وبطبيعة الحال، فقد أوجد هذا وضعاً بات فيه للاجئين أبناءُ أحفاد، يتلقون الرعاية من الأونروا رغم أنهم ليسوا لاجئين، وسوف تمر ٧٠ سنة أخرى، وسيكون لأبناء الأحفاد هؤلاء أبناء أحفاد، لذلك يجب أن يتوقف هذا العبث''.

كما أوضح رئيس الوزراء الطريق إلى الأمام، قائلا: ''يجب تحويل أموال دعم الأونروا تدريجياً إلى مفوضية شؤون اللاجئين، مع تطبيق معايير واضحة لدعم اللاجئين الحقيقيين، وليس اللاجئين الوهميين كما يحدث اليوم في إطار الأونروا. وقد عرضتُ هذا الموقف على الولايات المتحدة. فهذه هي طريقة تخليص العالم من الأونروا والتعامل مع مشاكل اللاجئين الحقيقية، إلى الحد الذي يبقى فيه الأمر كذلك''.

وهذه الملاحظات التي أدلى بها رئيس الوزراء نتنياهو تمس القضية الأساسية المتمثلة في تعريف الأونروا للاجئين، وهو تعريف يتجاوز إلى حد بعيد التعاريف والمعايير الدولية المقبولة للاجئين. فبدلاً من تضييق المشكلة من أجل حلها، اتسع هذا التعريف المرن، حتى أصبح وضع اللاجئ ينطبق الآن على الجيل الرابع من الفلسطينيين، مما أدى إلى زيادة كبيرة جدا في عدد اللاجئين المسجلين من ٧٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٤٩ (بحسب الأونروا) إلى أكثر من ٥ ٠٠٠ ٠٠٠.

ومن خلال إدامة وضع الفلسطينيين كلاجئين، بدلاً من إيجاد حلول دائمة تنزع عنهم هذه الصفة، تُظهر الأونروا أنها جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل. وفضلا عن ذلك، فإن إدامة وضع الفلسطينيين كلاجئين وخطاب ''اللاجئين'' الفلسطينيين يرقيان إلى حد تأييد حل واحد فقط، وهو عودة ٥ ملايين فلسطيني إلى الأراضي الإسرائيلية، وهو هدف ترفضه إسرائيل رفضا قاطعا لأنه يقوض فرص التوصل إلى اتفاق سلام للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ويهدد طابع إسرائيل باعتبارها الدولة اليهودية الوحيدة في العالم.

ولا تزال إسرائيل تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الوكالة دونما اكتراث في استخدام التمويل الإنساني لأغراض الدعوة، الأمر الذي يتعارض مع الجهود المبذولة حاليا للتوصل إلى حل سياسي. ومن غير المقبول أن تدعم وكالة تابعة للأمم المتحدة بشكل نشط خطابا متحيزًا حول النزاع في المنطقة، في الوقت الذي تستخدم فيه حالة اللاجئين كوسيلة أساسية لتحقيق هذا الهدف. ويجب على الأونروا أن تلتزم بولايتها الإنسانية الأصلية وأن تمتنع في سياق ذلك عن الدعوة المسيسة الأحادية الجانب.

وقد برز أمر آخر مثير لقلق بالغ خلال العام الماضي عندما اعترف المتحدث باسم الأونروا، غانيس، مرة أخرى (في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧) بأن الأونروا كشفت نفقًا تحت إحدى مدارسها في غزة. وهو ثاني نفق تكتشفه الأونروا في الشهرين الماضيين. ووفقاً للإعلان، فقد: ''تدخلت الأونروا بصرامة مع الأطراف المعنية للاحتجاج على انتهاك حرمة مباني الأمم المتحدة وعدم احترام حيادها. إن وجود نفق أسفل منشأة تابعة للأونروا. هو أمر غير مقبول. فهو يعرض الأطفال وموظفي الوكالة للخطر. وتطالب الوكالة مرة أخرى بالاحترام الكامل لحياد مباني الأمم المتحدة وحرمتها في جميع الأوقات''.

واكتشاف نفق إرهابي ثانٍ، يتم استخدامه تحت الفصول الدراسية للأطفال مباشرة، ليس حادثة منعزلة، بل هو جزء من جهود حماس المنهجية لاستغلال أجهزة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الأونروا تختار عمدا إهمال أي ذكر مباشر لمسؤولية حماس وما دأبت عليه من ممارسة إساءة استخدام الهياكل الأساسية للأمم المتحدة والبنى التحتية المدنية. ومن المهم للغاية كفالة الحياد المستمر لجميع الوكالات المرتبطة بالأمم المتحدة، ولا سيما الأونروا، وحمايتها من أذى التنظيمات الإرهابية.

وفضلا عن ذلك، فقد تعرضت إسرائيل خلال الأشهر الماضية لسلسلة من المواجهات الجماعية الاستفزازية المدبرة على طول السياج الأمني بين قطاع غزة وإسرائيل. وقد أصرت القيادة الفلسطينية على سلمية هذه المظاهرات. ولكن أعمال الشغب هذه اتخذت العنف محورا لها وتُعرّض السكان الأبرياء، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، لخطر جسيم. فقد قام إرهابيون من حماس، مختبئين خلف نساء وأطفال يستغلونهم كدروع بشرية، بإحراق إطارات سيارات فوق السياج، وإلقاء قنابل مولوتوف، وزرع أجهزة متفجرة، بل وحاولوا اختراق السياج بالقوة والتسلل إلى الأرض الإسرائيلية. وقد حدث في حالتين أن قام مشاغبون فلسطينيون في حالة عنف بالغ باختراق الجانب الفلسطيني من معبر كرم أبو سالم، فأحدثوا أضرارا جسيمة بمحطة الوقود وأداة نقله، معطلين بذلك شريان الحياة الوحيد لقطاع غزة. ليس هذا فقط، ولكن المتظاهرين يواصلون إرسال الطائرات الورقية المشتعلة فوق السياج يوميا، متسببين بذلك في

انتشار حرائق الغابات في جميع أنحاء الأراضي الزراعية الجنوبية لإسرائيل، مما يهدد حياة البشر، ويتسبب في أضرار بيئية جسيمة وخسائر اقتصادية فادحة.

ورغم الواقع على الأرض، رأينا مرارا وتكرارا التصريحات العلنية للأونروا وتغريداتها تُعفي حماس من مسؤوليتها وتخلو من إدانة الدور الرئيسي لحماس في تلك الأحداث. وفضلا عن ذلك، فإن سياسات الأونروا لا تؤدي إلا إلى تشجيع حماس على الاستمرار في استخدام المدنيين، ومنهم طلاب الأونروا، لغرض وحيد هو التحريض على العنف، وبالتالي صرف انتباه العالم عن سيطرة حماس على قطاع غزة على مدى عقد من الزمن وتأثيرها الضار على الأزمة الإنسانية المتدهورة في المنطقة. وكما رأينا في الأشهر الماضية، لا سيما فيما يتعلق بأعمال الشغب على حدود غزة، فإن التصريحات العلنية للأونروا تشير بوضوح إلى تساهلها المتزايد تجاه الدعوة لصالح حماس، بدلاً من التركيز على الإغاثة والمساعدة الإنسانية بما يخدم المصلحة العليا الشعب الفلسطيني في غزة. وبذلك، فإن الأونروا لا تؤدي إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية للفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة دون داع.

ورغم التهديدات الأمنية الخطيرة، تعمل إسرائيل بنشاط على دعم جهود إعادة إعمار قطاع غزة. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مكنت آلية إعادة إعمار غزة المدعومة من الأمم المتحدة من دخول ١٠,٣٣ ملايين طن من أنواع مختلفة من مواد البناء إلى قطاع غزة، ٣,٢٨ مليون طن منها في عام ٢٠١٧ وحده. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان قد تم تجديد ١٧٨ ١٢٧ وحدة من أصل ٠٠٠ ١٣٠ وحدة سكنية لحقها الضرر. وأصبحت أكثر من ٢٦٢ ١٩ وحدة سكنية جديدة في مراحل بناء متقدمة وصارت المئات منها جاهزة للسكن. وتم – أو أوشك – إنجاز المئات من المشاريع العامة، منها مدارس وعيادات طبية ومساجد وحدائق عامة. ويعزى التأخير في إعادة الإعمار في الغالب إلى تصرفات حماس ونزاعها مع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك قرار السلطة الفلسطينية الإبقاء على تعليق مدفوعات الرواتب في غزة، ونقص التمويل الدولي لآلية إعادة إعمار غزة. ومن المهم ملاحظة أن إسرائيل ملتزمة بإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية وتواصل توفير الطاقة الكهربائية والمياه، بالإضافة إلى إتاحة دخول البضائع إلى سكان غزة.

وفي الختام، تود إسرائيل أن تؤكد مرة أخرى موقف رئيس الوزراء نتنياهو فيما يتعلق بالأونروا، الذي يدعو إلى تحويل أموال دعم الأونروا تدريجيا إلى مفوضية شؤون اللاجئين، مع تحديد معايير واضحة بشأن من هو ”لاجئ حقيقي“ ومن هو ”لاجئ خيالي“. ومع ذلك، وحتى يتم تطبيق هذه الرؤية، يجب على الأونروا والعاملين فيها الحفاظ على مستويات عالية من النزاهة، كما هو متوقع من جميع موظفي الأمم المتحدة. ويجب على الأونروا أن تعود إلى ولايتها الأصلية باعتبارها هيئة غوثية وإنسانية، بدلاً من تشويه الحقائق وتقديمها في تقارير وبيانات أحادية الجانب لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات بين الأطراف.

٤ – وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٨١، تلقّى الأمين العام من المفوض العام للأونروا المعلومات المتاحة لديه بشأن عودة اللاجئين المسجّلين لدى الوكالة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقا لما أُشير إليه في تقارير سابقة عن هذا الموضوع، لا تشارك الأونروا في أي ترتيبات لعودة اللاجئين، ولا في أي ترتيبات لعودة النازحين غير المسجلين على أنهم لاجئون. وتستند معلومات الوكالة إلى الطلبات

المقدَّمة من اللاجئين المسجَّلين لتحويل سجلات قيدهم لدى الأونروا من الأردن أو الجمهورية العربية السورية أو لبنان أو الأرض الفلسطينية المحتلة. ولن تعلم الوكالة بالضرورة بعودة أي لاجئين مسجَّلين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ممن لم يطلبوا تحويل سجلات قيدهم. وفي حدود ما تعلمه الوكالة، فقد عاد، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، ٢٣٠ لاجئا إلى الضفة الغربية و ٢١٨ لاجئا إلى قطاع غزة، من أماكن خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء ربما لم ينزحوا في عام ١٩٦٧، بل في أعوام سابقة أو لاحقة أو قد يكونون أفراداً من أسرة لاجئ مسجل نازح. وهكذا، وإذا أخذت في الحسبان التقديرات الواردة في الفقرة ٤ من التقرير السابق (A/72/313)، فإن عدد النازحين المسجلين بصفتهم لاجئين والذين تعلم الوكالة أنهم عادوا إلى الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ يبلغ ٣٧ ٥٤١ نازحا. ولا تستطيع الأونروا تقدير العدد الكلي للنازحين العائدين. فهي لا تحتفظ إلا بسجلات اللاجئين المسجّلين والأشخاص المسجلين الآخرين[1]، بل إن تلك السجلات نفسها، كما ذُكر أعلاه، وبخاصة ما يتعلق منها بأماكن وجود اللاجئين المسجلين والأشخاص المسجلين الآخرين، قد لا تكون كاملة.

٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٨١، يحيل الأمين العام القارئ إلى تقرير المفوض العام للأونروا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/13) وإلى التقارير السابقة للمفوض العام، للاطّلاع على البيانات المتعلقة بالمساعدة الجارية التي تقدمها الأونروا إلى النازحين المحتاجين إلى مساعدة مستمرة.

(١) تشير عبارة ”الأشخاص المسجلين الآخرين“ إلى الذين لم يكونوا في وقت التسجيل الأصلي مستوفين لجميع معايير الوكالة للإدراج ضمن ”اللاجئين الفلسطينيين“، ولكن ثبت أنهم تكبدوا خسائر و/أو مشقة كبيرة لأسباب تتعلق بنزاع عام ١٩٤٨ في فلسطين؛ كما يشمل هذا العدد أشخاصا ينتمون إلى أسر أشخاص مسجلين آخرين.